*Please translate the following text into Arabic:*

The drivers of populism’s rise in the West today fall into three broad and overlapping categories: economic insecurity, social insecurity and political ineffectiveness. They run deep as each trend has been taking shape over a generation.

Economic insecurity stems from rising income inequality and stagnation in average real incomes. The beginnings of today’s insecurity can be traced back to the political sea change in the 1980s, particularly in the UK under Prime Minister Margaret Thatcher and in the US under President Ronald Reagan.

Income inequality had fallen steeply from the early part of the 20th century as a result of two world wars, the Great Depression, post-war reconstruction and the rise of the welfare state. The changes were particularly notable in the US. Between 1946 and 1980, real income grew by 102% for the bottom 50% of wage earners, and by 54% for the top 0.1% of wage earners. Between 1980 and 2014, the picture changed dramatically. Real income growth for the bottom 50% of US wage earners was just 1%; but for the top 0.1%, it was 321%.

Workers in the middle-income distribution in many emerging markets, including China, saw spectacular growth in income over that 20-year period, as did workers in the upper income end of the distribution in developed economies. But for workers in the low- to middle-income bracket, especially in the US, income largely stagnated.

*الرجاء ترجمة النص التالي إلى اللغة الإنكليزية:*

 يعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل أساسي على قطاع السياحة والخدمات بمختلف أنواعها وبالمقابل فإنّ القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي هي قطاعات مهملة وغير مدعومة بشكل كاف وفعال بحيث يواجه هاذان القطاعان صعوبة كبيرة في تأجيل مصادر التمويل اللازمة للاستثمار فيهما، وخاصة المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة حيث يمثل التمويل الاصغر لهما حجر الزاوية وأصعب الحلقات واضعفها لأن الحصول على التمويل هو دائما الحلقة المفقودة عند التفكير في المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من توجه القطاع المصرفي اللبناني إلى دخول عالم التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة، إلا ان هناك عقبات عديدة ما زالت تواجه المستثمرين أو المستفيدين من هذا القطاع، ومثال على هذه العقبات، كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة، طلب الحصول على ضمانات لا تكون في معظم الأحيان في متناول صاحب الطلب المقدم، معدل فوائد قد تصل إلى نسب عالية وغيرها من العقبات التي باستطاعة مؤسسات التمويل الأصغر ومن خلال عملها وتأدية رسالتها أن تذلّل هذه العقبات وتعطي أصحاب المشاريع الصغيرة متنفساً وباباً للحصول على التمويل المناسب لأفكارهم ومشاريعهم بشكل ميسر وجهد أقل وبشروط وضمانات أسهل وبشكل اسرع من البنوك والمصارف، كما أن مؤسسات التمويل الأصغر تقطع الطريق أمام ظاهرة المرابين المنتشرة في العديد من المجتمعات وتحدّ من الأضرار المادية والمعنوية الجسيمة التي تسببها هذه الظاهرة على الشخص الذي يلجأ إلى هذا النوع من التعاملات وعلى أسرته، فيتحول إلى ضحية بدل من أن يأخذ فرصته في تطوير أو تنفيذ أفكاره في مشاريع صغيرة تساعد على الانتقال بالمجتمع اللبناني من مجتمع استهلاكي خدماتي إلى مجتمع إنتاجي وبالتالي المساعدة على إعادة تكوين طبقة وسطى تقدم بالاستهلاك الطبقي في أي مجتمع وقادرة في نفس الوقت على الادخار والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستثمار.